مها السمها

الرئيس علي عبدالله صالح وواحدية الوطن





فخامة الرئيس على على على عبدالله صالح رئيس الجمهورية

المحبة .. التسامح .. الخير الشجاعة .. الحكمة .. العدل من صفاته ..

فلنتعلم منه لنكن أمة توحدت في قائد جعل خيارها أن تحكم نفسها بنفسها أنه رائد الديمقراطية والتنمية القائد الرمز القائد الرمز على عبد الله صالح "على عبد الله صالح "

الإهداء

إلى الشعب اليمني العظيم..

وإلى الرجال والنساء الذين ضحوا بأغلى ما يملكون .. ارواحهم في سبيل أن تنعم اليمن بالحرية والوحدة والديمقر اطية والتقدم.

وإلى الرجال والنساء الذين يعملون اليوم بكل إخلاص وتفان ونكران للذات في سبيل أن تنعم الأجيال القادمة بوطن تسوده المحبة ويقاس الفرد فيه بعطائه وإبداعه ،، وطن المعرفة والخيال والابتكار والتكتولوجيا وطن الحرية و الديمقر اطية وطن المحبة والتسامح..

وإذا كان من اهداء خاص فهو لوالدي حسين السيد محمد الذي علمني ورباني على المحبة والقيم النبيلة السامية وعلمني حرية الاختيار بعقل متفتح ينبذ التعصب وضيق الأفق.

عها السيد

شكروتقدير

منذ مايقارب السنتين بدأت كتابة اولى مقالاتي " الديمقراطية ان نقبل الذي نبغض من اجل حماية الذي نحب " وكذا " التعديلات الدستورية وحكمة القائد" في الصحيفة، المميزة الرائعة (٢٦ سبتمبر) الذي أخص بالشكر رئيس تحريرها الاستاذ القدير العميد الركن/ علي الشاطر الذي شجعني على مواصلة الكتابة واعطاني حيزاً متميزاص في صفحاتها.

كذلك اتقدم بالشكر لصحيفة (١٤ اكتوبر) التي نشرت لي تباعاً بقية المقالات والدراسات برعاية مدير تحريرها الاستاذ / علي حسين. الذي كان موجهاً ومنصحاً. والشكر موصول للاخوين كمال باوزير وزميله توفيق ، اللذين ساعداني في الصف الاليكتروني واعادة التصحيح.

والشكر الجزيل لادارة صندوق الرعاية الاجتماعية ممثلة بالاستاذ/ ناصر عليوه مدير صندوق الرعاية فرع عدن والاستاذ القدير/ منصور الفياضي المدير التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية لدعمهم وتشجيعهم المتواصل لي.

كما اشكر كل الذين ساعدوني لاخراج هذا العمل ومن بينهم الأستاذ عبد الوكيل السروري رئيس مركز المعلومات والخدمات الثقافية والانسانية زوجي العزيز نصر صالح عبدالواسع وصديقتي العزيزة سعاد الشرفي التي راجعت المواد لغويا وكانت لي نعم الصديقة وعلى تقديمها الجميل للكتاب فتحية لهم جميعاً وليعذرني من لم اذكر اسمه.

مها السيد

تقديم

بعد أن اطلعت على مخطوطة كتاب الصديقة والكاتبة مها السيد (الرئيس علي عبدالله صالح وواحدية الوطن) لا يسعني إلا أن أبدي إعجابي بالكتاب والأفكار الموضوعية الي تضمئتها المقالات الواردة فيه.

لقد استطاعت الكاتبة أن تقرأ التاريخ السياسي المعاصر لليمن وللرئيس القائد علي عبدالله صالح منذ انتخابه في السابع عشر من شهر يوليو ١٩٧٨م رئيساً للجمهورية وعلى مدى ربع قرن قراءة سياسية جادة وموضوعية فيها من الشفافية والحيادية على الرغم من عدم إخفاء إعجابها بتجربة القائد من منظور وزاوية تبدو من وجهة نظري جديدة لقد برهنت الكاتبة وبرؤية علمية عقلانية مدى اتساق ونسق أفكار الرئيس مع ممارسته العملية على أرض الواقع اليمني في جملتها الاستشراقية إن الرئيس لم يعد السلطة والتمسك بها هاجسه بل أن سعية الحثيث تسليم السلطة للشعب على قاعدة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة في إطار مجتمع التعدديه الحزبيه والمؤسسات الأهلية والمدنية وحرية التعبير واشارت في سياق المقالات ان الفكرة الجوهرية في الخطاب السياسي للرئيس هي ربط الدولة المدنية والحديثة بالديمقراطية.

إن فكرة تحديث مؤسسات الدولة التي اخذ الرئيس يعمل وبصدق على تحقيقها رغم الصعوبات التي تواجهه مسألة هامة في تاريخ مسيرة القائد قرأتها الكاتبة من كافة جوانبها وأبعادها.

كما أن ربطها لفكرة واحدية الوطن برؤية القائد وإيمانه بالتعددية والخيارات السلمية بعيدا عن العنف والتناحر ونبذ التطرف و الغلو مكنه من تثبيت السلطة السياسية عن طريق التفويض السيادي في الانتخابات والاحتكام إلى صناديق الإقتراع السري والعمل بنظام الأغلبية وفق القواعد المتفق عليها في الدستور لقد أشارت إلى أهمية محاربة الفساد وتفعيل مؤسسات النظام والقانون التي نادى بها القائد منذ اللحظه الأولى لتوليه رئاسة الجمهورية اليمنية مشيرة إلى أن مسألة إزالة الفساد لا تتم بعصا سحرية إنما كما يقول الرئيس بمزيد من الديمقراطية وتوسيع صلاحيات الحكم الأمر الذي

تنبه له الرئيس مبكراً وطالب بسرعة انجاز مشروع السلطة المحلية التي في صيرورة حركتها ستكبح جماح الفساد وستكون الجهاز التنفيذي والرقابي على إدارة شئون المحافظات مباشرة كسلطات منتخبه ومحاسبة امام ناخبيها،

لقد طالبت الكاتبة مها في مقالها الرائع "الديمقراطية أن نقبل الذي نبغض من أجل حماية الذي نحب" أجهزة الإعلام الرسمية أن تكون محايدة وأن تكون في خدمة الوطن وأن تكون بمستوى شفافية القائد الرئيس علي عبد الله صالح وأن تترجم طموحات الشعب بعيداً عن التعصب لحزب أوجهه أو فوى سياسية بعينها ووضعت جملة من الملاحظات حول الصحة والتعليم والاقتصاد والإدارة وحماية البيئة.

إن الدعوة لبناء الدولة المدنية الحديثة اخذت المحور الرئيسي في مقالاتها هذا المحور الذي لا يزال وحتى اللحظة يضعه القائد في صدارة مهامها الوطنية بعد أن حقق الوحدة والديمقراطية وفتح الباب واسعاً للتنمية الوطنية الشاملة.

إن الكتاب يسأل العقل اليمني على ضوء رؤية الرئيس ان التفكير السليم جزء من البحث عن الحقيقة التي لا يمتلكها شخص بعينه أو حزب أو جماعة بقدر ما هي أسئلة الحوار الحر المتمثل يخ حرية التعبير المشروط فقط بمنطقة وكان السؤال الأول كيف يتم الوصول إلى السلطة المتداولة سلمياً بشرطها الذي وضعه الرئيس في حديثه الرمضاني في عدن عن طريق تنافس البرامج أي ان على الأحزاب ان تضع برامج فيها من الواقعية وفيها من الطموحات الحالمة في توازن يتيح للناخب اختيار البرنامج الذي يحقق مصالحه إن النتيجة التي نخلص منها في هذا الكتاب مفادها أن الرئيس على عبد الله صالح ومنذ وقت مبكر اختار لشعبه الطريق الديمقراطي الذي اتخذه بوعي وادراك عميقين أن لا تقدم لوطن دون وحدته ولا وحدة دون دولة قوية ولا دولة قوية دون ديمقراطية ولا ديمقراطية فتحمل المسؤولية وبشجاعة وبصيرة نافذة وبعقلية متجددة لتحقيق الاهداف الوطنية السامية والنبيلة المسؤولية وبشجاعة وبصيرة نافذة وبعقلية متجددة لتحقيق الاهداف الوطنية السامية والنبيلة للشعب اليمني.

إن الكتاب في نظري رسالة يمنية لأمريكا وأوروبا ولدول الغرب والشرق والمانحين لنجاح التجربة الديموقراطية في اليمن التي تعتبر صمام امان في ظل الاختلالات العالمية للشرعية الدولية التي حتماً ستعود إليها البشرية قريباً جداً.

سعاد الشرفي

تقديم الطبعة الثانية

من الثابت القول أن الحديث عن علي عبدالله صالح هذا القائد التاريخي الهذ والفارس العربي الهمام ، وماحققه من إنجازات عملاقة منذ تسلمه مقاليد الحكم في المارس العربي الهمام وحتى الآن لا يمكن حصره في كتاب . ومن الصعب على باحث بمفرده أن يحصي تلك الانجازات والتحولات الكبيرة التي شهدها الوطن خلال ربع قرن.

ولذلك ، فإن كل ما صدر من دراسات وكتب حتى الآن ، وإن كانت قد تناولت بعض الجوانب المضيئة في هذه المسيرة الخيرة التي يقودها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بحكمة وحنكة ، لكنها في النهاية لم تلم بكافة هذه الجوانب.

وهذا الكتيب الذي بين أيدينا الآن الذي يعد باكورة إصدارات الكاتبة الصحفية المتميزة مها السيد يأتي في إطار تلك المحاولات إنصافاً لهذا الزعيم الوطني والمناضل الجسور الذي وعد فأوفى ، وتحدث فصدق ، وأؤتمن ولم يخن.

والكتيب الذي حمل عنوان "الرئيس وواحدية الوطن" ، إحتوى عدة مقالات للكاتبة تناولت فيها بقراءة موضوعية محايدة التحولات الهائلة التي شهدها الوطن في المجالات السياسية والاجتماعية والتنموية وغيرها إضافة إلى الإنجازات الديمقراطية المتتالية المعززة بالانتخابات النيابية في دوراتها الثلاث الإنجازات الديمقراطية المتتالية المعززة بالانتخابات النيابية في دوراتها الثلاث المرئاسية المعلية المعروبة المعلية المعروبة الرئاسية المعلية المعروبة اليمن مثيلاً لهافي تاريخها.

ويف كل ذلك حاولت الكاتبة توخي الموضوعية والشفافية وإثبات وقائع وحقائق

قائمة وواضحة لا ينكرها إلا من اعتادوا النظر إلى الأشياء بعيون سوداوية وهم والحمدلله لا يمثلون شيئاً أمام الالتفاف الشعبي الواسع والحب الكبير الذي يتمتع به فخامة الرئيس، وهو ماجعل الكاتبة تطرح عدة أسئلة في البداية مثل:

لماذا كل هذه التقة والحب للقائد؟

ولماذا تحمل المسؤولية في عام ١٩٧٨م؟

وهل بالفعل انجز المهام الذي تعهد بانجازها؟

وكأنها بذلك أرادت أن تثبت للقارئ أنها باجاباتها على هذه الأسئلة لاتنقل رأياً شخصياً رغم إيمانها بذلك حيث تقول "لم أكن أفكر في تمجيد وتعظيم الرئيس رغم أنه يستحق ذلك".

وإنما هي حالة عامة إتفق فيها جميع أبناء الوطن على حب الرئيس ومبادلته الوفاء،

وبالعودة إلى الإنجازات التي حققت للوطن خلال الفترة المنصرمة من عهد علي عبدالله صالح الميمون بإذن الله نرى بأن ربع قرن من هذا العطاء الدافق يفرض علينا كباحثين ومفكرين وكتاب أن ننصف هذا الزعيم الوطني الذي استطاع بحكمته ونفاذ بصيرته ، وبوفائه لشعبه أن يقفز باليمن قفزات كبيرة متخطياً كل الصعاب والتحديات وحقق ما كان يعد أحلاماً.

العميد الركن/ علي حسن الشاطر مدير دائرة التوجيه المعنوي

مدخل

عندما طرأت لي فكرة إعداد هذا الكتيب المتواضع لم أكن افكر في تمجيد وتعظيم الرئيس علي عبد الله صالح رغم أنه يستحق ذلك وأكثر، واذا بدا شيء من ذلك بغير تعمد فهو في سياق الموضوع، فالرئيس علي عبد الله صالح ليس شخص عادي وعدم عاديته جاءت من التفويض السيادي المقرون بالمحبة والثقة اللتين حصل عليهما من الشعب حين انتخب بالأغلبية المطلقة لهذا اصبح ممثل الأمة ورمزها الوطني وممثل لطموحاتها في التقدم والتطور.

وهذا هو موضوع الكتيب ... والأسئلة الملحة.

لماذا كل هذه الثقة والحب للقائد؟

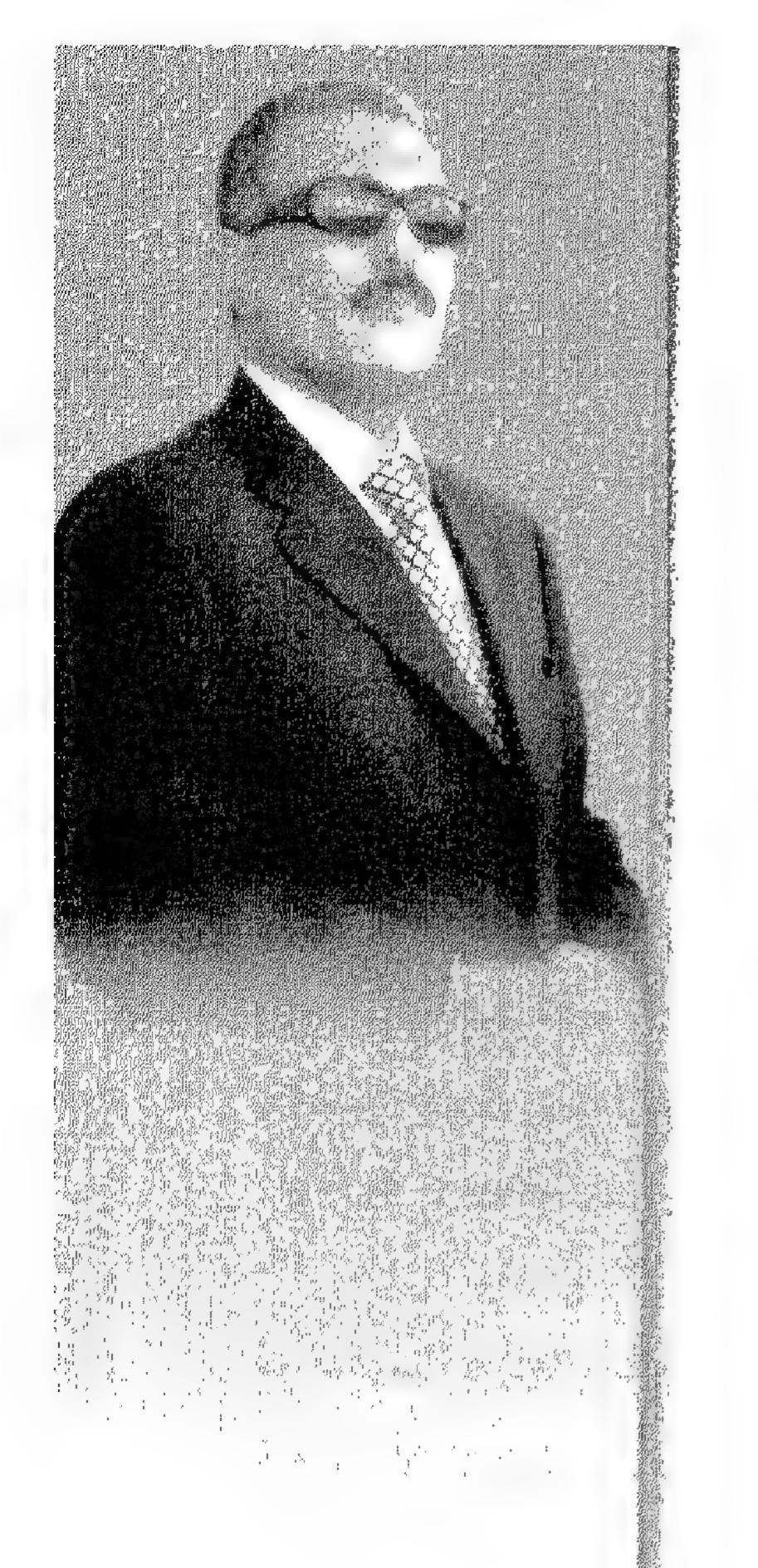
لماذا تحمل المسؤولية ؟ وهل بالفعل انجز المهام التي تكفل طواعية بتنفيذها كزعيم وقائد ؟

وهل وضع القائد استراتيجياته القريبة والبعيدة المدى والتكتيكات المؤدية إليها؟ وما مدى شفافيته وجرأته ومثابرته، وصبره في مواجهة المستجدات والتحديات المحلية والعالمية ؟ وكيف عالج أبرز الصعوبات التي واجهت الشعب اليمني وفي أحلك الظروف ؟ وما هي أفكاره ورؤاه وأحلامه ؟

هذا ما سنعرفه في هذا الكتيب المتواضع الذي آمل أن يحظى برضى القارئ الكريم.

والله الموفق...

مها السيد



الديمقراطية أن نقبل الذي نبغض من أجل حماية الذي نحب ..!



الديمقراطية أن نقبل الذي نبغض من أجل حماية الذي نحب ... د

((تعبود عبارة الديمقراطية إلى القرن الخامس قبل الميلاد استخدمها اليونانيون بدمج عبارتي "الديموس" وتعني الشعب و "كراتيا" وتعني الحكم أي حكم الشعب))

اعتقد أن عدداً غير قليل ممن لهم علاقة أو معرفة بالعلوم السياسية والقانونية ونظرية العقد الاجتماعي (الحق السياسي) والمبادئ الأخلاقية أو الدساتير كأساس لحكم وإدارة الشعوب يعرفون - كإفتراض أن الديمقراطية لعبة (سياسية) يمكن لأي شعب من الشعوب إن كان في حدود دولة قطرية أو قومية أن يلعبها بشرط ان يتفق ويصادق على القواعد و القوانين المنظمة لها لتصبح ملزمة للجميع، والشعب اليمني في إطار الوجود الإنساني الاجتماعي من حقه ان يلعب لعبة الديمقراطية التي سبق إن مهد ووضع قواعدها وشروطها القائد الحكيم الرئيس علي عبدالله صالح في الدستور والتعديلات الضرورية الملحة التي تم الاستفتاء عليها في العشرين من فبراير ٢٠٠٠ م ليصبح الدستور و القوانين أكثر استجابة

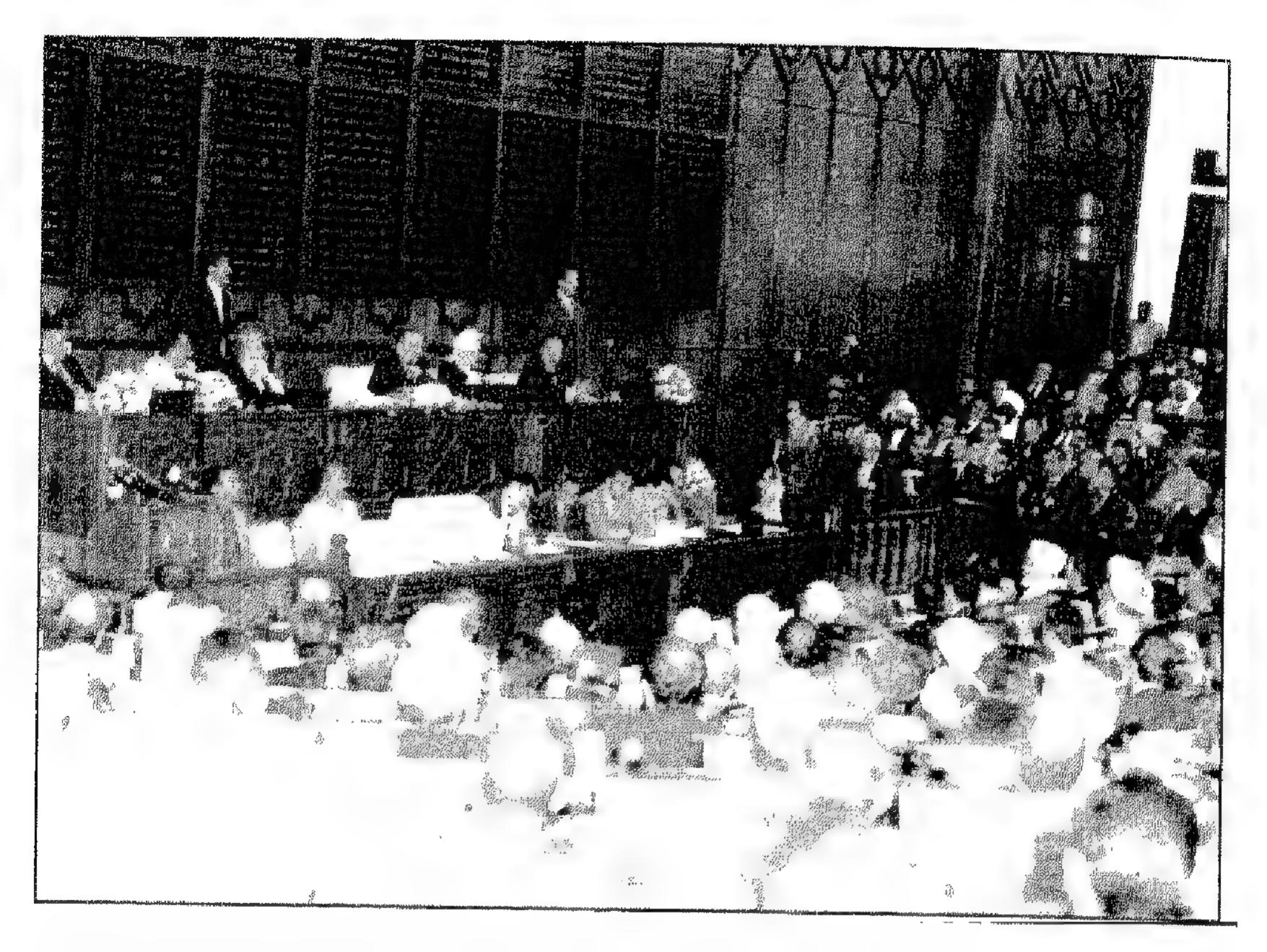
للعملية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وحقوق الانسان التي تشهدها اليمن وضمان الاستقرار السياسي والتداول السلمي للسلطة وحماية الحريات لمعرفته بأن الديمقراطية بدون الحرية لا معنى لها، والحرية بدون دولة القانون ومؤسساتها السيادية القوية والأخلاق العامة والقيم والمبادىء السامية فوضى، ولكي يكون للعملية الديمقراطية وجوداً حقيقياً لابد أن تشتمل على هذه الحقوق، التعيير الحر والتنظيم السياسي والمعارضة وانتخابات حرة نزيهة و بالذات الحرية الشخصية التي لا تتناقض والمصلحة العامة بشرطها الاساسي عدم استخدام العنف والقوة لحل القضايا والمنازعات التي تنشأ أو تواجه الأفراد أو الجماعات الأمر الذي يتطلب بالضرورة وجود دولة مدنية حديثة تستجيب وتتفاعل مع مستجدات العصر دولة تحمي العملية الديمقراطية وتحقق الأمن والسلم الاجتماعي وترعى المصالح المشتركة لكافية أبناء الشعب اليمني ... دولة تحكم عن طريق مبدأ الأغلبية الذي يمكن الجميع من المشاركة في السلطة السيادية للدولة في ضوء الافتراض الذي يعتبر الأفراد العاديين مؤهلون بشكل تام لحكم أنفسهم.

إن هذه المهمة الصعبة جداً (كما قلنا سابقاً) التي اضطلع بها القائد وعزم على تحقيقها برؤية عقلانية وواقعية .. رؤية لا تغيب التاريخ ولاتستنسخه .. رؤية نافذة تراعي خصائص الشعب اليمني ومحيطه العربي ومجاله العالمي ومستجدات وتحديات القرن الحادي والعشرين. هذه المهمة التي نجح في تنفيذ أولى خطواتها الديمقر اطية التي بدونها

من الصـعب بناء الدولة اليمنية المدنية الحديثة وقد آن الأوان بل وقد بدأ بالفعل العمل على تغيير وتحديث مؤسساتها ونحن على ثقة من انه قادر على ذلك فالإرادة و العزيمة لا تنقصاه فالقائد الذي ذوب روحه في روح شعبه لقادر بالفعل على تحقيق أحلامه القريبة و البعيدة.. والطريق نحو الأهداف الكبيرة عادة ما يكون مليء بالمساعب التي علينا أن ندركها ونعمل على إزالتها فليس بخاف أن هناك قوى إنتهازية متخلفة، وقوى فساد علنية ومستترة ترى في تثبيت الدولة التي ينشدها القائد لشعبه شتاتا لها وفي تحديث وتفعيل مؤسساتها وتطهيرها وتنظيفها استلابا لسلطاتها وتأثيراتها المتوارثة عرفأ تحت ماكان يسمى موازين القوى والنعرات المناطقية والعشائرية والقبلية التي تمتد جذور عقلية بعضها الى عهود الأمامة والأستعمار و تعتقد بل و تؤمن أن من الضروري أن يكون لها وجود في أعلى مراتب الحكم وأنه حق من حقوقها المكتسبة تاريخيا وقد أخذ جزءاً كبيراً منها تحت ضغط وتنامي الوعي الاجتماعي المدني يرتدي بدله الدولة الحديثة مظهريا ليحافظ على مواقعه وفي الوقت نفسه يحقق لنفسه مصالح ومنافع شخصية تبدأ بالوجاهة وصولا إلى الاستحواذ على المال العام والأرض والممتلكات العامة بأساليب غاية في الخبث والذكاء واستغلال النفوذ ولى ذراع القانون في ظل ضعف المسائلة القانونية والأخلاقية أهم مبادىء الديمقراطية التي ستشهد الأيام القادمة وجودا حقيقيا لهما على ضوء المعطيات والتوجيهات الصارمة التى أصدرها القائد للأجهزة المختصة وبالذات نيابة الأموال العامة بأن تفتح ملفات الفساد وتوصلها إلى القضاء ليقول كلمته وهذا الأمر قد

يستغرق وقتا في ظل الظروف السياسية الراهنة المعقدة لما تنطوى عليه من إرباكات تتطلب التصرف بحكمة وأناة وصبر على قاعدة أن (السياسة فن الممكن) لكن المهم أنه قد بدأ، فنحن لا نطلب من القائد الحكيم الرئيس على عبدالله صالح أن تكون له عصا سحرية لحل المشاكل والصعوبات التي تواجه بناء الدولة الحديثة إذا لم نتكاثف ونتضامن ونعمل بصدق إلى جانبه لأن نجاحه هو نجاح للمصلحة الوطنية العليا، وهو الراعي الأول لها وفيها مجده ومجد شعبه، أن نفهمه ونفهم رؤيته الاستراتيجية (بناء الدولة اليمنية الحديثة) عن طريق الديمقراطية الأمر الذي يجعلنا نقبل الوسائل والمعالجات التي يتخذها بحكمته المعهودة وصدق وفائه بالعهود فسجله الوطني حافل بالإنجازات التي كان قد وعد بها فنفذها محليا وعربياً وعالمياً، فمن شهد أو سمع عن عهد الإمامة والاستعمار يعرف ويعلم مدى التخلف الشديد ومدى الانغلاق والعزلة التي عاشتها اليمن ويراها اليوم وبالذات بعد تحقيق الوحدة، يجد أن الفارق يعد من تحقيق المستحيلات أوبتعبير آخر شيء لايصدق لكنه حدث على يد القائد الوحدوي الديمقراطي علي عبدالله صالح، إنه القائد والمشرع والمفوض بإرادة الشعب كما يقول جان جاك روسوفي العقد الاجتماعي (عقل ممتاز يرى جميع أهواء الناس ولايعاني منها أي هوى ولا تكون له أية علاقة مع طبيعتها لكنه يدركها حتى أعماقها وتكون سعادته مستقلة عنا ومع ذلك يريد الاهتمام بسعادتنا أنه يعمل ويخطط اليوم ليحصد ثمار عمله يخ سنوات قادمة).

أن تعلم (اللعبة الديمقراطية) يقتضي بالضرورة قبولها في حركة



تطورها بما في ذلك الأخطاء والإخفاقات والعراقيل والصعوبات والمخاطر والخسائر التي تشويها في بداية اللعبة، وهي من الأمور التي يعيها وتنبه لها القائد الحكيم مبكراً، وأخذ يعمل على تلافيها بمزيد من المشاركة للشعب في العملية الديمقراطية وتوسيع نطاق صلاحياته بدءاً من المراكز والمديريات والمحافظات في قانون السلطة المحلية وحتى مجلس النواب والشورى وتصحيح مسار الديمقراطية أولاً بأول، وفي الوقت نفسه اجتثاث جذور الفساد داخل وخارج السلطة في دولة يمنية قوية، دولة مركزية في السيادة ولامركزية في إدارة المجتمع.. دولة لا وجود فيها لمن هو فوق القانون مهما كان مركزه أو ماله أو وجاهته أو سلطته ونحن على يقين أن الأيام القادمة حتى وإن طالت قليلاً ستشهد التغيير الذي ينشده القائد

والشعب في ضوء ما أسفرت عنه نتائج انتخابات السلطة المحلية وآثارها الإيجابية لستقبل الديمقراطية في اليمن لما لها من صلاحيات واسعة في إدارة شئون المحافظيات وأن من حقها قانوناً عزل المحافظين إذا ما قصروا في أداء واجباتهم وكذلك عزل المدراء العموم لنفس السبب وهذا سلاح ذو حدين لكنه بيدهم إذا ما أحسنوا استخدامه للمصلحة العامة وعلى الرغم من هذه الصلاحيات الديمقراطية فقد أخذ البعض ولسنا ضدهم في ظل حرية التعبير والقبول بالرأي الآخر يشكك في فعاليتها تحت مبرريلمح بأن الشعب اليمني ليس أهلاً أو مؤهلاً لمارسة العملية الديمقراطية في الوقت الراهن ويفضلون نظام الوصاية ولهم مبرراتهم وتصوراتهم.

إن نظام الحكم عن طريق الأوصياء البديل الدايم للديمقراطية (حكم الشعب) بدءاً من جمهورية أفلاطون الفاضلة الطوباوية ووصولاً إلى الأنظمة الشمولية والحزب الواحد والأوليغاركية بمعنى ان هناك عدداً من الساسة وجدوا وتعلموا وتدربوا على فنون الحكم وأنهم أي الأوصياء - أدرى بمصلحة الشعب لهذا يجب أن تكون جميع السلطات بيدهم بصورة دائمة، لكن المسألة الهامة والأساسية بالنسية للشعب هي كيف يمكنه تغييرهم إذا ما أخفقوا في تنفيذ ما وعدوا به من خير للجميع، فتجارب الشعوب والأمم أثبتت بما لايدع مجالاً للشك في أن الخيار المشاركة في السلطة السيادية للدولة بوصفها مشاركة واقعية تضمن حماية المشاركة في السلطة السيادية للدولة بوصفها مشاركة واقعية تضمن حماية حقوقهم ومصالحهم المتباينة وتتيح مجالاً واسعاً للحرية الشخصية وهي

حرية الاختيار بالاقتراع السري لانابة الحكم لمن يحصل على الأغلبية وليس الأقلية كما في خيال الأوصياء الذين يقول عنهم افلاطون أن الآلهة مزجت شيئاً من الذهب في تركيبة قدرتهم على الحكم. مع معرفتنا ان الذهب لاتصنع منه الحلي الله يخلطه بنسبة من النحاس.

إن فكرة حكم الاوصياء فكرة طوباوية أكثر منها واقعية وعصرية ربما كان الناس في الماضي أقل معرفة ببعضهم البعض وأقل معرفة بالعلوم والفلسفة والسياسة والشئون الاجتماعية أما حالنا اليوم والذي أصبح فيه العالم قرية صغيرة بحكم ثورة الإتصالات والمعلومات فتختلف، .. الشئ الآخر أليس الأوصياء اليوم هم أقل معرفة بمتطلبات العامة في إطار دوائرهم التخصصية الضيقة، لأن هموم واحتياجات الناس العاديين أصبحت علماً ديمقراطياً يتعلمونه بالتجربة بعد أن أصبح إتخاذ القرار بيدهم أي (الأغلبية). إن الديمقراطية تعتبر الشعب كلاً واحداً وتعتبره صاحب السيادة وقراراته ملزمة للجميع والخروج عنها عصيان لأوامر الإرادة والسيادة وهو الذي يفوض من ينوبه في الحكم وهو الذي يمكنه نزع التفويض،

والشعب اليمني بكل فئاته بما في ذلك القبيلي الذي قبل بالديمقراطية على قاعدة مبدأ حكم الأغلبية ويعترف بنتيجة الانتخابات التي شارك بالتصويت فيها كفرد كامل الأهلية والهوية، (المجتمع المدني) إن مصلحة الفرد هي الاساس، ولأن مصلحة الفرد ذات طابع اجتماعي فهو محتاج إلى المجتمع، ولحل هذه الإشكالية وجد أن من الأفضل له أن يمزج مصلحته بالمصلحة العامة التي تعود بالنفع على الجميع وهو واحد

منهم، وفي الوقت نفسه يمكنه أن يحقق مصالحه الخاصة أياً كان طابعها اقتصادي أو ثقافي أو أخلاقي في إطار عملية التنافس الفردي بمافي ذلك حب الظهور والشهرة والمجد والبحث عن المال والثروة.

إن هذه المطالب الفردية مشروعة إلا إذا اعتدت على الحق العام المبين في الدستور والقوانين النافذة والأخلاق العامة.

يقول آدم سميث: ((إن كل إنسان مادام لم ينتهك القوانين أو العدالة يترك حراً تماماً لتحقيق مصالحه الخاصة بوسائله الخاصة)) لكنه يضيف ليضع ثلاثة واجبات ينبغي على الدولة القيام بها وهي:

أولاً: واجب حماية المجتمع من العنف والغزو.

ثانياً: واجب حماية كل عضو من أعضاء المجتمع بأقصى ما يمكن من الظلم والقهر من جانب أي عضو آخر فيه.

ثالثاً: واجب إقامة وصيانة أشفال عامة معينة ومؤسسات عامة معينة والتي لن يكون من مصلحة أي فرد أو مجموعة من الأفراد اقامتها والحفاظ عليها لأن ارباحها لن تغطي أبداً تكاليفها رغم أنه كثير ما تزيد أرباحها على تكاليفها بالنسبة للمجتمع الكبير)

إذا كانت هذه ملاحظات أبو الرأسالية وصاحب فكرة حرية السوق والتجارة وهو الذي قال (أن وظيفة الدولة هي الحكم ووظيفة الاقتصاد هي أن ينتج ليوزع) إن مطالبته بتدخل الدولة في بلدان رأسالية بمعنى الكلمة وديمقراطية كأمريكا وأوروبا اذا جازت العبارة! فما أحوجنا نحن في اليمن إلى دولة حديثة مدنية وقد خطونا خطوات في الطريق الديمقراطي، دولة قوية وعادلة، دولة تتصدى للفساد، دولة تضع

مصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات الشخصية. إن نظرة موضوعية فاحصة حتماً سترينا أن القائد يبذل أقصى جهوده في إرساء دعائمها. وأغلبية الشعب تدعم خطواته الجريئة وعلى استعداد تام للدفاع عنها كما دعمته في تثبيت الوحدة وقالت نعم لخياره الديمقراطي الذي رفع من قيمة الانسان اليمني ورفع من مكانته وكرامته وحقه في اختيار من يحكمه دون إكراه وحقه في التعبير الحرعن آرائه.

هناك نوع آخر من المعارضة لسلطة ما بعد الانتخابات - والمعارضة ضرورة وحق مقدس في إطار لعبة الديمقراطية - يعتقد ان السلطة الحالية ستستفيد من لعبة الديمقراطية لتثبيت مواقعها وتكون لها الامتيازات والمكاسب والمنافع الشخصية مستغلة تدنى وعي الشعب بقواعد وشروط هذه اللعبة السهلة الصعبة في آن واحد، إضافة إلى حالة الاحباط والتشاؤم واللامبالاة وغياب المؤسسات المدنية الضاغطة التي (فركشت) نفسها وابتعدت عن الساحة وتخلت عن الوفاء والمطالبة بمصالح أعضائها ، يلمحون إلى أن السلطة القضائية طالها شي من الفساد والتسيب والإهمال وأنهم لم يسمعوا إن المساعلة طالت أياً من المسوولين الكبار الذين يروا أنهم مفسدون ومرتشون وبعضهم يأخذمن المال العام الأغراض شخصية دون وازع أوضيمير، نعترف دون تشاؤم أن ذلك يحدث وأن هناك أيضاً من هم في بعض مراكز السلطة مفسدون بالفعل وإذا جاز لنا القول (حتى العظم) وقد أبعد عدد لايستهان به منهم في دورة العملية الديمقراطية الحالية لكن السوال الهام الى متى يمكن للمفسدين أن يستمروا وقد بدأت الخطوات الديمقراطية تساعد

بل تلعب الدور الرئيس في بناء الدولة المدنية الحديثة بالطبع ليس العمر كله بل أقصر بكثير، إن التأثير الفعال للديمقراطية حتما سيبعد المتبقين مهما كانت قوة تأثيرهم فالقرار أصبح بيد الشعب وتحت قيادة رئيسه مؤسس الديمقراطية والأمين على تطبيقها فالبطاقة الانتخابية التي ترفع إلى مواقع السلطة والمسؤولية بإمكانها أن تنزل من تبين أن من رفعتهم يخ بداية اللعبة الديمقراطية على ضوء وعودهم البراقة التي جاءت يخ برامجهم بأنهم سيكونون فخدمة الشعب، هم كذابون ومخادعون و مستغلون وفاسدون وليسوا أهلاً للثقة التي أولاها لهم هنا يأتي دور القائد الحيكم الذي تكون لكلمته الفصل في تصحيح اتجاه مفاتيح التغيير لقواعد اللعبة الديمقراطية إنه الرئيس القائد علي عبدالله صالح الذي اختاره واختبره الشعب طوال عقدين ونيف القائد الذي قبل طواعية أن يقود مسيرة الوحدة والديمقراطية وتحديث الدولة التي سبق وأن وضيع قواعد شروطها المنسجمة وطبيعة المجتمع المدني اليمني الراهن الموجود على الأرض وليس الموجود في الأذهان فقط كما يعتقد البعض، والمقصود بالمجتمع المدني اليمني جميع التشكيلات الاجتماعية في المدن الكبيرة والقرى الصغيرة بما في ذلك المجتمعات القبلية وأعرافها و تقاليدها والتنظيمات المهنية الأهلية والمؤسسات العسكرية والأحزاب السياسية القديمة والحديثةوالمذاهب الدينية والطرق الصوفية واليمنيون المهاجرون وجميع الجاليات التي استوطنت وحصلت على الهوية اليمنية قانونا، كل هذا وغيره يدخل في إطار اللحمة الإجتماعية التي اوصلت الشعب اليمني أن يكون له كيان سياسي في وطن موحد محدد جغرافيا

ومعترف به دوليا بمعنى أدق شعب عريق وعميق الانتماء إلى حضارة وتاريخ رفد الإنسانية بقيم حضارية وثقافية، ومآثر وشواهد شامخة حتى اليوم تشكل وتسهم في أي مشروع لنهضة مستقبلية، فإذا ما أرادت أي فوى سياسية تحلم بالتغيير (وهوحق معترف به) أن يكون لها مشروع لدولة ومجتمع مدني يمني جديد نرى أن عليها كمعيار افتراضي بأن تنطلق من المجتمع المدني الموجود وقبل ذلك الاعتراف به ومن ثم العمل على تغييره سلميا في إطار العملية الديمقراطية والبرامج السياسية التي تبناها وحققها القائد الحكيم بعد أن حقق وحدة الأرض والشعب، ووضع مبدأ القبول بالديمقراطية كنهج وأداة للحكم بما يعني التخلي عن فكرة أن القوة هي الحق.. لقد انتقلت اليمن في عهده وبقيادته من مبدأ القوة التي كانت تمثل أنظمة الحكم الشمولية والفوضوية والحزب الواحد الحاكم المطلق إلى مبدأ الحق السياسي في (الدستور والقوانين) أي ان السلطة التشريعية تخص الشعب تنشأ بتفويض منه حكومة تكون مكلفة بتنفيذ القوانين و المحافظة على الحريات المدنية والسياسية تحت رقابة السلطة القضائية الدستورية ولمزيد من التوضيح تجدر الإشارة إلى أن الحكم في اليمن وفي الوقت الراهن أمر غاية في الصعوبة نتيجة الموروث الثقيل جدا والتباين الحادية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي يغلب عليها الطابع المحافظ الذي يرفض التجديد في عالم يشهد متغيرات وتجديدات مذهلة أشرسها ما يسمى (العولمة) الهادفة إلغاء الهوية الوطنية مما يعني عالم بلا قيم روحية و أخلاقية و ثقافية، عالم إستهلاكي تكون الغلبة فيه للكبار وعلى الصغار الإذعان ولكي يكون الصغار كبارا فلن يكونوا

إلا بالديمقراطية وها نحن - شعب اليمن- نخطو خطواتنا الأولى فيها ولن نتراجع عنها حتى لو أكلنا التراب كما قال القائد أثناء زيارته للولايات المتحدة قبل فترة. إن ما شهدناه خلال العملية الانتخابية لمجالس السلطة المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية من اختلالات ومشاكل راح ضحيتها عدد من المواطنين في بعض المحافظات، أكانت متعمدة أو عفوية، لم تكن مفاجئة بل متوقعة (وهوما أكده القائد الحكيم في المؤتمر الصحفى الدي بثته فناة الجزيرة الفضائية) ولابد من قبولها، إذا ما تصورنا المكاسب والفوائد التي سيجنيها الشعب اليمني في المستقبل القريب والبعيد خاصة وأن التنمية الوطنية الشاملة لأي شعب - كما قلنا سابقاً - لا يمكن ان تكون بدون الديمقراطية التي من أهم شروطها الحرية والمساواة السياسية والأخلاقية التي ينعم بها شعبنا وعليه أن لا يتخلى عن الممارسة الديمقراطية مهما كانت المحاذير والعراقيل والمصاعب وهذا بالطبع لا يلغي دراسة الاسباب التي أدت إلى ما حدث دراسة موضوعية جادة والعمل على إتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم تكرارها والاستفادة من نتائج الدراسة ي الانتخابات القادمة التي ستكون فيها المنافسة قوية وقد تصل إلى حد الشراسة الأمر الذي يدعونا لوضع تصورات وصيغ جديدة (تسامحية وسيطة) لاتسمح لما حدث هذه المرة أن يحدث في المرات القادمة وذلك بالطبع دون التخلي عن العملية الديمقراطية برمتها وشروطها وقواعدها التي أجمعت عليها الأمة في الدستور النافذ وتعديلاته المستفتى عليها. إن السنتين القادمتين زمن قصير جداً ولن يكون في مقدرة مجالس

إن السنتين القادمتين زمن قصير جدا ولن يكون في مقدرة مجالس السلطة المحلية وأيضاً الحكومة المركزية تحقيق مكاسب ملموسة للشعب،

ويخ تقديرنا أنها فترة اختبارية لها ايجابيات عظيمة أولها وأعظمها أن عج لات المسيرة الديمقراطية وضعت فضبان قطارها الذي أخذ يخ التحرك باتجاه المستقبل بقيادة الزعيم الوحدوي الديمقراطي الرئيس على عبدالله صالح ولأن المستقبل لايأتي ولايمكن الوصول اليه إلا بقراءة الماضي والاستفادة من دروسه الإيجابية.. كذلك ضرورة معرفة الحاضر ومشكلاته. نعتقد وهو احتمال ربما يجانبه الصواب: أن بلادنا تعانى من تخلف شديد وتدن ملحوظ في الوعي واقتصاد يغلب عليه الطابع الاكتنازي العقاري ومن جانب آخر الاستهلاكي الرفاهي (سريع الذوبان) وعلاقات شبه إقطاعية في معظم المناطق الزراعية السهلية واستحواذ شحرة (القات) على معظم الأراضي الجبلية والمدرجات ووسائل إنتاج بدائية لا توجد لها مراكز صيانة دائمة، ونقص حاد واستنزاف للموارد المائية الشحيحة وأمطار موسمية متقطعة وهناك اتجاه رأسمالي غير انتاجي معظم استثماراته في مجال تجارة الاستيراد الاستهلاكي وتجارة العقارات قصيرة العمر، لاتتوافر فيها مواد انشائية عالية المستوى وغياب المشروعات التنموية في مجال انتاج الحبوب والخضروات ذات الجودة الغذائية العالية وإهمال الثروة السمكية.. وغياب الصناعة السياحية والعبث بالبيئة الطبيعية والآثار وإهمال المدن التاريخية وعدم الحفاظ عليها .. أما التصحر فينذر بكارثة خاصة وإن بعض المدن اقتربت منها الكثبان الرملية ومن جانب آخر تزايد سكان المدن إثر الهجرات اليومية اليها واقامتها كانتونات عشوائية لاتتوفر فيها أبسط الحاجات الانسانية من ماء وكهرباء ومجاري وتعليم إضافة إلى تفشى الأمراض المعدية

الخطيرة نتيجة لهذا النقصان الحادية الخدمات الانسانية هذه الأشياء وغيرها الكثير تدل على غياب خطط التنمية البشرية الشاملة وهناك ايضاً غياب واضح لخطط علمية مدروسة حول كيفية استخدام الثروات الطبيعية واستغلالها بعقلانية تراعي متطلبات اليوم وحاجة الأجيال القادمة وهذا يبدوأكثر وضوحاً في إخفاق الحكومات المتعاقبة من أداء مهامها وعدم قبولها بمبدأ اللا مركزية و تداخل الصلاحيات وضعف الرقابة و المساءلة على كافة الأصعدة، وتفشي ظاهرة الفساد والخيارات العشوائية المزاجية، فإذا تغير الوزير غير بدوره الجهاز الإداري بكامله نافياً بذلك الخبرة والكفاءة والتراكم وهذا بدوره جر مجال العمل إلى فقدان الوظيفة لأهم مقوماتها. التراتب الإداري المرتبط كما قلنا – بالدراسة والخبرة العملية والتخصص. أما مجال التعليم الذي يشكل الركيزة الأساسية للتنمية والتقدم يعاني من مشاكل كان يفترض أن تحظى بالأولوية:

- ١ عدم وجود منهج موحد للتعليم طويل الأمد يتطور مع مستجدات
 العصر يكون للعلم الحديث النصيب الأكبر فيه.
- ٢ غياب المعاهد المتخصصة في إعداد وتأهيل المدرس والذي سمح
 لأعداد كبيرة غير مؤهلة الانخراط في سلك التدريس،
- ٣ استنزاف ميزانية التعليم وصرف الجزء الأكبر منها على الجانب الإداري وإهمال المدرس والتدريس.
- ٤ ظاهرة الغش والسماح لها بالتفشي وركون الطلبة إلى سياسة
 (البرشمة) في جميع المراحل التعليمية.

٥ - بيع الأراضي الداخلة في ساحات المدارس وتحويلها إلى عقارات وعمارات سكني تجاري الذي أفقد المدارس مجال ميادين ممارسة النشاط والتشجير الذي ينعكس على نفسية الطالب وبالتالي تصيبها الكآبة والملل ويصبح الصف الدراسي بالنسبة له زنزانة وهناك العديد من المشاكل منها أن بعض المدارس وصل عدد الطلبة في الصف الواحد إلى مائة طالب الذي يعني توقف بناء المدارس وعدم صيانة المباني المدرسية الموجودة.

إن قراءة عميقة للدراسة النقدية والموضوعية التي أعدها المستشار الدكتور محمد عبد المجيد القباطي المقدمة كورقة عمل إلى الدورة الخاصة بالتعليم العالي و سوق العمل بعنوان (نحو إصلاح وتطوير التعليم في اليمن) تكشف انا مدى تدني وتخلف مستوى التعليم من الابتدائي حتى الجامعة وعلى ذكر الجامعات التي وصل عدد كلياتها (١١١) كلية يتضح ضعف علاقتها بالمجتمع وضعف مخرجاتها على الرغم من المليارات التي تصرف عليها كما يتضح أن هناك بونا شاسعا بين الجامعات والمجتمع والتنمية البشرية الذي لن يزال إلا بتطوير البحث العلمي التطبيقي والنظري غير المشروط الا بقواعده ومنطقه بإتجاه الرؤية الواقعية المستقبلية المستمد أساساً من الواقع اليمني ومشكلاته الموجودة فعلاً واستنباط أفضل الحلول العملية لها ورصد الجزء الأكبر من ميزانياتها لأغراض البحث العلمي الأكاديمي الصارم والأكثر أهمية من ذلك حرية البحث العلمي على قاعدة لسترثرو المفكر الاقتصادي

الامريكي الكبير (المعرفة .. الخيال .. الابتكار .. التكنولوجيا) مفاتيح دخول القرن الحادي والعشرين ..

اعادة النظر لعمل الأجهزة الإعلامية والمؤسسات الثقافية باتجاه الخدمة الاعلامية والثقافية التي تضيع المصلحة الوطنية المشتركة لجميع شرائح الشعب في قلب الأحداث وحقائق العصر والمتغيرات السريعة التي يشهدها العالم أولا بأول وعدم الانحياز الكلي لطرف بعينه وممارسة حيادية إيجابية تسمح للمبدعين من الكتاب والفنانين تقديم أعمالاً فنية ذات مستوى رفيع يخاطب العقل والوجدان ينمي المبادئ الاخلاقية الوطنية للأمة، أعمال فيها من النقد ما يعكس طموحاتهم للتغبير برؤية استشراقية وترك الرقابة لضمائرهم دون المساس بثوابت الأمة.

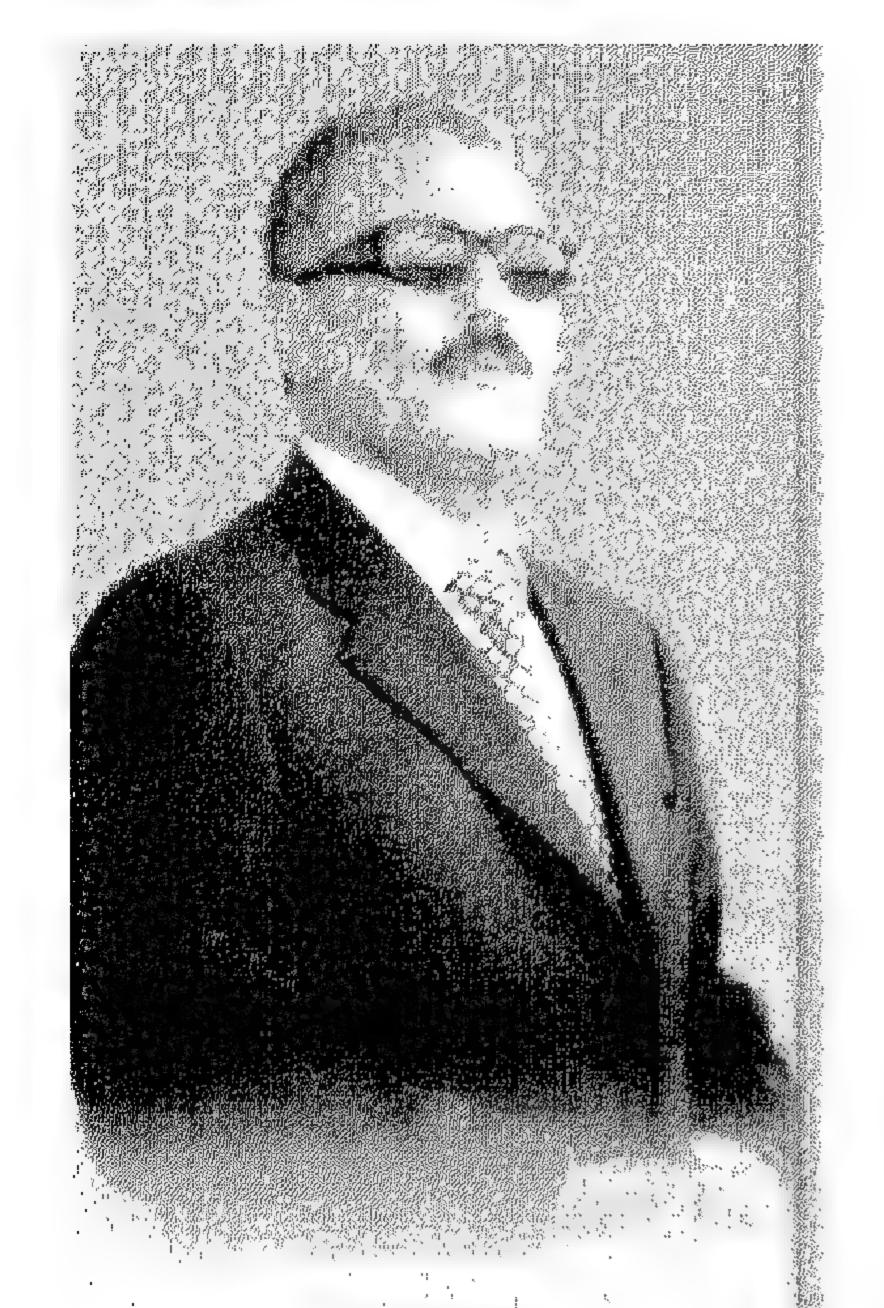
إعادة تخطيط المدن على أن يراعي فيها المجال والجمال والبيئة والذي يستدعي بالضرورة تشكيل مجالس تخطيط المدن من مهندسين وفنيين من ذوي الخبرة الهندسية الإنشائية المعمارية والجمالية تكون مخططاتهم من ذوي الخبرة الهندسية الإنشائية المعمارية والجمالية تكون مخططاتهم ملزمة قانوناً بعد إقرارها في مجالس السلطة المحلية للمحافظات على أن تأخذ هذه المجالس بعين الاعتبار القاعدة الهندسية التي تقول ما مفاده أن أي بناء بقرب السواحل يجب أن يكون على بعد مائتين متر من آخر مرحلة للمحد وكذا مئة وخمسين متراً من أي موقع آثاري تاريخي إضافة إلى القاعدة الذهبية الهندسية المتعارف عليها في العالم المتحضر التي تقول (إن أي بناء لأية مساحة تكون نسبة ٤٠٪ للمبنى و ٢٠٪ للفراغ وضرورة أن تخضر أكبر نسبة من الفراغ) كذلك اصدار قانون واضح ومحدد للمحميات الطبيعية وكيفية التعامل معها أكانت في البر أو البحر.

إن حماية البيئة البحرية يدخل في خطط زيادة الدخل القومي من الثروة السمكية وفي ذات الوقت يضمن وصول أسماك إلى المستهلك خالية من الأمراض والسموم التي تسببها الملوثات.

إن الوضع الصحي في البلاد يمكن وصفه بالكارثة إذا أخذنا على سبيل المثال مرض فيروس الكبد "B" وحده حسب آخر الإحصائيات وصل عدد المصابين به إلى ثلاثة ملايين مواطن في عموم أنحاء محافظات الجمهورية ومع ذلك لم تعلن وزارة الصحة حالة الاستنفار كما لم تفعل حيال الملاريا التي استشرت بصورة مفزعة وأخذت تفتك بالمواطنين والتيف ود والسل والإسهالات وغيرها فكيف يمكننا الحديث عن تنمية بشرية شاملة ؟!. إن السياسة الصحية لا تزال سياسية عشوائية انتقائية رغم المليارات التي تصرفها الدولة وهناك جانب آخر من الكارثة يتصل بعياة الناس مباشرة انه النقص الحاد في تجهيز معظم مدن الجمهورية بغرف عمليات حديثة التقنية اجهزة وكوادر وكذا غرف العناية المركزة بفرف عمليات حديثة التقنية اجهزة وكوادر وكذا غرف العناية المركزة والسبب أن ثلاثة أرباع الميزانية لاتذهب لإنقاذ حياة الناس التي لم توضع في أوليات مهامها.

إن الحملة الشرسة لإدارة الكهرباء على المواطنين كانت في منتهى القسوة كونها تعرف وتعلم علم اليقين أن ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة وبالذات في المناطق الساحلية هما السبب في ارتفاع معدلات الاستهلاك وبدلاً من عكس قيمة الوحدة إلى حد أدنى في حالة زيادة الاستهلاك عملت بنظام الزيادة التصاعدية للوحدة الذي أرهق

كاهل المواطنين الذين تشكل الكهرباء بالنسبة لهم أهم مطالب الحياة فيضطرون تحت ضغط الحاجة للكهرباء إلى سرقة التيار بطرق بدائية و البعض الآخر يستعين بموظفي الإدارة.. هنا يظهر الحجاج الكهربائي متوعداً ومهدداً (إني أرى مخالفات فإلي بالعدادات ووالله إني لقاطعها) ألا يدعوواقع الكهرباء والناس إلى مراجعة جادة وهناك العديد من الموروثات السلبية والعراقيل والمساعب والمشاكل والتعقيدات لايتسع المجال هنا لذكرها وهوما يتطلب كما ذكرنا سابقا أن نقف أمامها بكل صراحة وجدية وموضوعية ونشخصها بوضوح وقبل ذلك نعترف بها، ان الاعتراف بوجود الأمراض يسهل على الطبيب إمكانية الفحص الدقيق ومن ثم إعطاء العلاج المناسب ومتابعة نتائجه وحتما سيشفى المجتمع اليمني وسينهض والأمل كل الأملك في حنكة، حكمة القائد الرمز الرئيس على عبدالله صالح لتصحيح مسيرة الديمقراطية وزيادة فعاليتها في بناء الدولة المدنية الحديثة وربطها بالمشروع الحضارى التنموي الثقافي في اليمن وأنه أهل لذلك ويعذرني القارئ على الإطالة أو التهويلات وتداخل الموضوعات أو خلطها ربما في مقالى هذا بعض ما نبغض لكنه من أجل حماية الذي نحب: القائد الديمقراطية الدولة المدنية الحديثة.



التعديلات الدستورية والسلطة المحلية وحكمة القائد الرمز



التعديلات الدستورية والسلطة المحلية وحكمة القائد الرمز

لقد شهدت اليمن منذ فجر الوحدة المباركة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية كان بمقدمتها الارتباط الوثيق بين الوحدة والديمقراطية كشرط ضروري للتنمية والنهوض والتقدم ، هذا الخيار الصعب (في ظروف بلادنا التيعانت من الحكم الامامي والاستعمار البريطاني وسنوات التشطير المؤلمة آثارها) هذا الخيار الصعب الذي دعا اليه وتحمل مسؤولية حمايته وتطبيقه القائد الحكيم علي عبدالله صالح. لا ، كمنة أو هبة كما يتصور البعض بل شعورا وطنياً صادقاً منه بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقه بضرورة مشاركة الشعب في صنع القرار وأخذ على نفسه عهد مواصلة السير في هذا الطريق الصعب مهما كلفه الأمر من نكران للذات ومن الجهد المضني بعقلية جدلية محاورة تؤمن بالمتغيرات العصرية ولأن الديمقراطية هي القبول بالآخر والتنافس السلمي لتداول السلطة ومبدأ المحاسبة والفصل بين السلطات وحماية الحريات الفردية والعامة والاعتراف

بحقوق الإنسان في اطار دولة حديثة قوية.. دولة تضمن وترعى السلام الاجتماعي والسيادة المنصوص عليهما في الدستور فجاءت إنتخابات ٧٧ /٤ / ١٩٩٣م لتدشن حكم الشعب من الشعب وإلى الشعب على قاعدة الثوابت الوطنية لاتراجع عن الوحدة ولاتنازل عن الديمقراطية المستمدة مضامينها من الشريعة الاسلامية السمحاء.. هكذا ربط مصداقية قراره بالمصلحة الوطنية العليا لهذا قال له الشعب في انتخابات رئاسة الجمهورية نعم بالأغلبية المطلقة فواصل مسيرة النهضة اليمنية الحديثة وكان أهلاً للثقة أنه قائد يتمتع بالحكمة والخبرة، إنه فخر أمتنا وصمام أمنها واستقرارها وباني دولتها الحديثة والمدافع الصلب عنها لقد خاض معارك شرسة ضد التيارات التي أرادت تقسيم وإعادة تشطير الوطن وكذا تيارات التخلف والفساد وأنهى بمبدأ لاضررولاضرار مشاكل الحدود مع الاشقاء الجيران السعودية وعمان منتصراً لإرادة الشعب الذي وجد نفسه في المحك الغملي لحماية منجزاتة وطموحاته فبادروعلى الفور لتحريك قطار الديمقراطية الذي سبق أن مهد له الطريق والوجهة الصحيحة فمن قرأ التعديلات الدستورية التي تقدم بها إلى مجلس النواب باناءة وبصيرة وعقلانية حتما ستتبدى له الرؤية المستقبلية والواقعية والشفافية التي يتمتع بها قائدنا واذا سمح لي القارئ العزيز أن أبدي بعض آرائى وملاحظاتي حول التعديلات الدستورية وقانون السلطة المحلية التي تتلخص في الاتي: هدف التعديل في المادة (١٠) إلى إعطاء حرية التجارة والاستثمار مرونة تسمح بهما بالحركة في اكثر من اتجاة لتوفير المزيد من الفرص



والإمكانيات لنموالافتصادي وجاءت المادة (٣٤) المضافة للدستور لتغطي نقص في الدستورالنافذ ألا وهي حماية البيئة وجعلها من مسؤولية الدولة والمجتمع واعتبارها واجب ديني ووطني على كل مواطن لان حماية البيئة من أولى المهام التي تحمي المجتمع من الاضرار التي يمكن أن تلحق به إذا لم يتم التنبية لها مبكرا ولقد أظهر التعديل في المادة (٦٤) مدى حنكة القائد فتمديد مدة مجلس النواب من أربع سنوات الى ست سنوات يعطي الفرصة لعضو المجلس أن يكتسب الخبرة ويعمل بكفاءة عالية وجعلت انتخابات مجلس النواب متزامنة مع انتخابات المجلس المحلي لإتاحة الفرصة للشعب لتكون اختياراتة عن معرفة واعية بالعملية الانتخابية من أسفل إلى أعلى وتظهر المادة (١٠٧) أن هناك مزيد

من الفرص المتاحة للأحزاب والأفراد للمشاركة في انتخابات الرئاسة وذلك من خلال خفض نسبة التزكية للمرشحين للرئاسة من (١٠٪) الى ٥٪) كذلك رفع الحد الأدنى للمرشحين من ٢ الى ٣ لإضافة مزيد من الحيوية في المنافسة على رئاسة الدولة أما المادة (١٣٥) فقد استبدلت بثلاث مواد تسمح لرئيس الجمهورية بتشكيل مجلس شورى من ذوي الخبرات والكفاءات والشخصيات الاجتماعية مجلس عالي الكفاءه والتخصص وستكون لاستشارتة آثار عظيمة في مجالي التشريع والقوانين المنسجمة وروح الدستورفي العشروع حضاري تنموي يضع اليمن على عتبة أبواب القرن الحادي والعشرين.

هكذا جاء عقل القائد الحكيم متسقاً ومتناغماً وعقل الشعب.. عقل قائد عرف عن حب إن سعادته هي في سعادة شعبة ولأنه يدرك أن سعادة الشعب تكمن في أن يحكم نفسه بنفسه فبذل أقصى الجهود لتكون الكلمة للشعب فمرزج إرادته بإرادة شعبه وما قانون السلطة المحلية الا واحد منها.

إن من حق الناس أن ينتخبوا من يحكمونهم من أسفل سلم السلطة حتى أعلاه هكذا تعلم وسيتعلم الشعب كيف يحكم نفسه بنفسه.

وفي الأخير لايسعنا إلا أن نقول لقائدنا أن التاريخ حتما سيشهد لك انك حكمت اليمن في أصعب مراحلة وقدته إلى بر الأمان نعم للتعديلات الدستورية نعم لأفضل ممثلي السلطة المحلية ·

كلمة الرئيس الرمضانية وأبعادها الإنسانية والوطنية والتنموية

كلمة الرئيس الرمضانية وأبعادها الانسانية والوطنية والتنموية

قرابة الربع قرن والرئيس علي عبدالله صالح يبذل أقصى طاقتة في سبيل إنجاح مشروعة الوطني الوحدوي التنموي الذي كلله بالديمقراطية والتعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة وفي مقدمتها الحرية الشخصيةوحرية الصحافة وتفعيل دور المعارضة البناء وقبول الرأي الاخر برحابة وسعة صدر وتسامح ويشهد له الجميع أنه قد جسدهما في العفو العام وحكمتة المعهودة ((الوطن يتسع للجميع)) وإذا عدنا (من باب التذكير) إلى ذلك اليوم الذي انتخب فيه من قبل مجلس الشعب التأسيسي بالأغلبية المطلقة للأصوات رئيساً للجمهورية اليمنية قائداً عاماً للقوات المسلحة ١٩٧٨/٧/١٧م وفي اليوم الثاني لانتخابة القي خطابا متضمناً برنامجه الذي وعد فيه ببناء الدولة المركزية المدنية خطابا متضمناً برنامجه الذي وعد فيه ببناء الدولة المركزية المدنية الحديثة دولة النظام والقانون .

وإذا ماتعمقنا في كلمته الرمضانية التي جاءت ملبية لطموحات شعبه في إصلاح الدولة وإنعاش اقتصادها وإتاحة المزيد من فرص الاستثمار

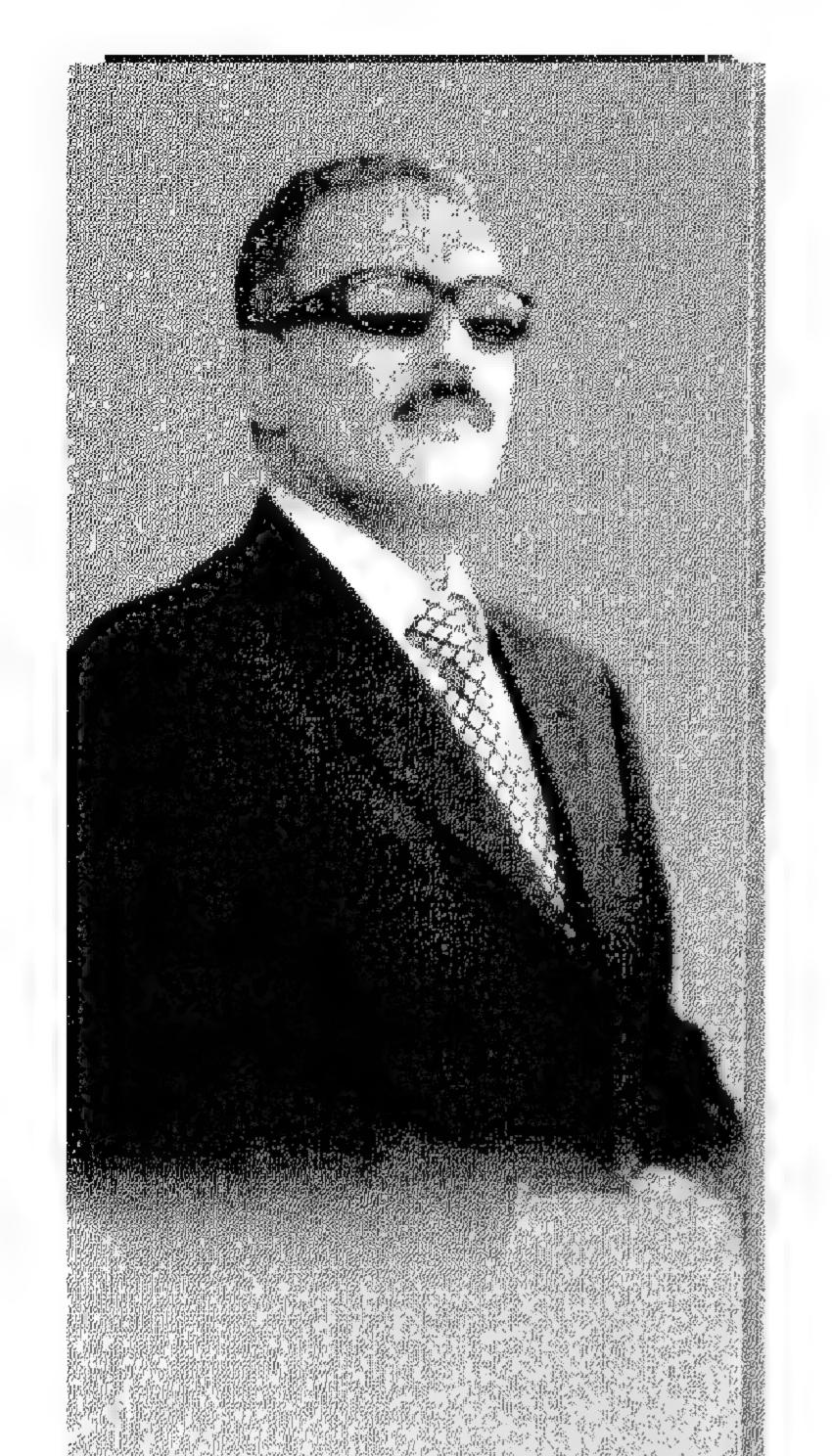
وفرص العمل التي توفر للناس لقمة العيش الشريف ودعوته للتسامح والتكافل الاجتماعي التيهي من صلب الشريعة الاسلامية السمحاء و أذكاء مبادئ واحديــة الثورة اليمنية - ســبتمبر وأكتوبــر-ان المراقب الحصيف حتما سيدرك مدى الخبرة والثقافة التي جاءت في مقدمة خطابة أي الترحيب بالمثقفين والأساتذة الجامعيين الامرالذي يعنى أن المهام الوطنية وقيادة المجتمع تتطلب حضور العقل النير المحب لوطنه المشبع بأخلاق وقيم وطنية اساسها العلم والمعرفة وفن الإرادة السياسية الشيء الثاني والأهم في خطابه إنكار الذات وجعل مسؤولية قيادة وتنمية الوطن بيد الشعب في دعوته أن على الناس وممثليهم في الحكم المحلي أن يعملوا بوجود الرئيس أوغيابه والمقصود هنا أن عليهم أن يعملوا بحب وطنهم اولا ويحكموا ضمائرهم ويحاسبوا المخلين بالقانون وبالذات في مجال الأراضي اعتباره أموال الدوله لا يجوز اطلاقا التلاعب بأملاكها عن طريق استغلال السلطة.. وقد منع منعاً باتا التصرف فيها دون وجه قانوني كذلك الاموال العامة وبالذات الزكاة التي من حق الدولة فقط التصرف بها وإعادة توزيعها فخدمة المجتمع كما قال من الذي يبني الطرقات والمستشفيات والحدائق وتوفير العلاج للأمراض المستعصية وصناديق الرعاية الاجتماعية؟ وهذا يعني أن هذه الاموال يجب أن تذهب إلى المصلحة العامة لهذا يجب توريدها لخزانة الدولة.

أما مايخص الأحزاب فقد حثهم على أن تكون برامجهم أكثر واقعية وأكثر قرباً من مصالح الناس حتى يكسبوا أصواتهم إن هم أرادوا الوصول إلى السلطة بدلاً من البرامج العامة والمتوهة وذات الوعود

البراقة التي من غير المكن تطبيقها وقد أعطى العديد من الامثلة لبرامج الأحزاب في أمريكا وأوربا وعلاقة البرامج بمشروعات حيوية وذات أولوية في حياة الناس أكان في مجال الصحة أو التعليم أو الخدمات المكملة أو الصناعة أو الاستثمار وفرص العمل ووضع الاستراتيجيات كرؤى مستقبلية يسندها العلم والإحصاء والقياس واستنباط النتائج المتوقعه والسيناريوهات المحتملة حسب الظرف الذي يمر به المجتمع اليمني والدولي.



لقد تضمنت كلمة الرئيس علي عبدالله صالح في جوهرها المشروعات الحيوية التي ينبغي على مؤسسات الدولة من القاعدة وحتى القمة أن تقوم بها وعلى الاسهام التنموي للقطاع الخاص في الاستثمار المنتج ورفد الدولة بما عليه من ضرائب ورسوم تساهم في تحقيق التنمية الشاملة من منطلق وطني تعم الفائدة فيه الجميع دون استثناء من الطرقات والمدارس والمستشفيات والحدائق يستفيد منها الجميع دون تميز . لقد جاءت الكلمة صادقة ومعبرة عن طموحات الرئيس في بناء الدولة الحديثة دولة النظام والقانون التي تبناها منذ اليوم الأول لانتخابه ولا يزال حتى يومنا هذا .



الرئيس والرؤى المستقبلية لتشكيل البرلمان القادم

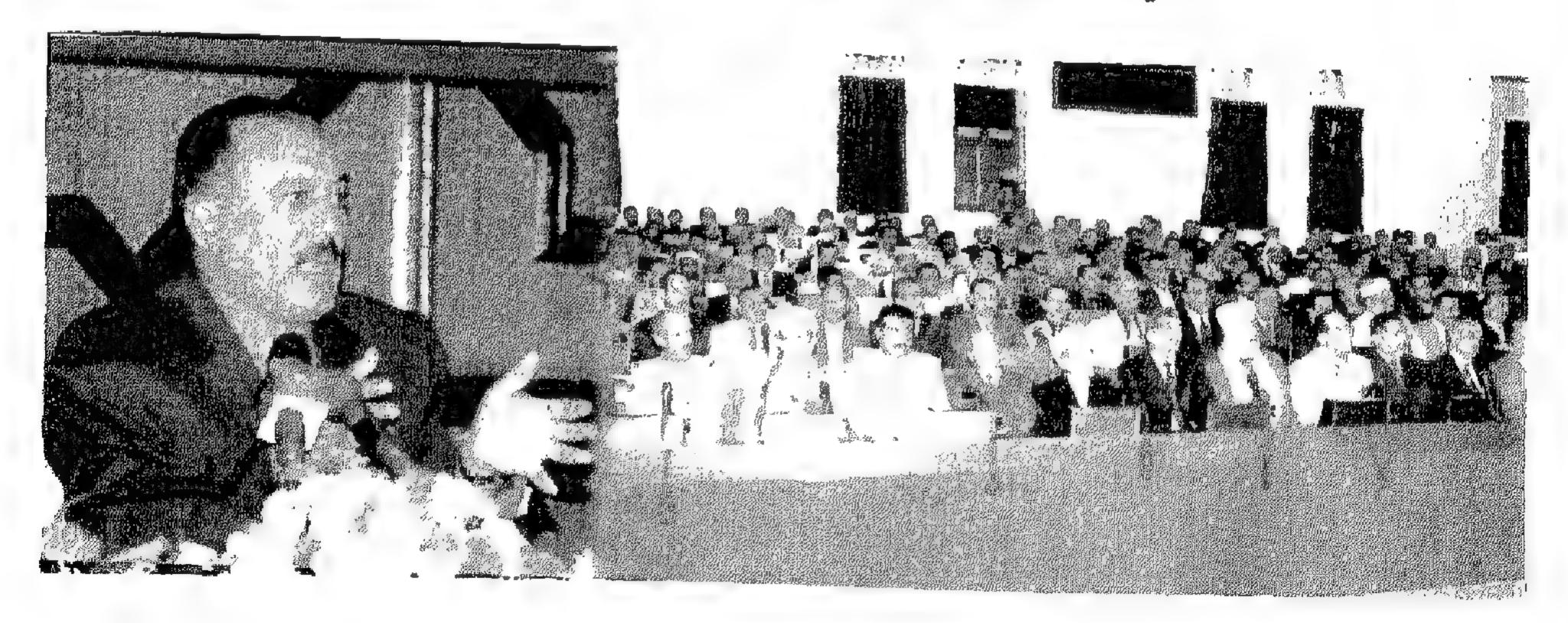


الرئيس والرؤى المستقبلية لتشكيل البرلان القادم

كنا قد كتبنا العديد من المقالات في هذا الاتجاه و كان أبرزها المقال الذي نشرناه في صحيفة ٢٦سبتمبرالعام الماضي بعنوان "الديمقراطية ان نقبل الدي نبغض من أجل حماية الذي نحب وكنا قد اكدنا فيه حبنا للرئيس علي عبدالله صالح رمز المحبة الوطنية والعقل النير المستشرف لما يجب ان تكون اليمن عليه في دولة مدنية حديثة وتدار سلطتها السياسية عن طريق الحكم الديمقراطي وهي الفكرة الجوهرية التي تبناها و طبقها منذ توليه حكم البلاد لهذا فقد أخذنا وعلى مسؤوليتنا الشخصية أن نقرأ أفكار الرئيس وبصوت عال.

لقد قرر منذ فترة طويلة محاربة الفساد داخل السلطة وخارجها واعادة التوازن للإدارة السياسية و المدنية بفكره السامي فوق الصراعات الضيقة الأفق والمكايدات السياسية قرر أن الحرب على الفساد لايمكن أن يتم بعصا سحرية بقدر ما يتطلب عملا سياسيا وقد عمل على تعديل الدستور ليستجيب لهذه المهمة الوطنية التي

بدأت بإعطاء الصلاحيات الكاملة للسلطة المحلية التي كان من أهم الشتراطاتها أن المرشحين للسلطة المحلية بالضرورة يتوافر فيهم مستوى تعليمي لايقل عن الثانوية العامة وخبرة إداريه لاتقل عن خمسة أعوام أما الشق الآخر وهو مجلس الشورى أو مكان يسمى (المجلس الاستشاري) الذي تم اختياره بعناية فائقة جُمعت في اطاره المهارات والعقول المستنيرة والعقول ذات الخبرات السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية بقيادة رئيس الوزراء السابق المخضرم عبد العزيزعبد الغني. أما الحكومة هي الأخرى قد فعل دورها وغذاها بالكوادر المجربة بقيادة الأستاذ عبد القادر باجمال الذي اثبت جدارته في ادارتها وبالذات في هذه الظروف الصعبة التي تمربها اليمن والعالم العربي بعد ١١ سبتمبر بنيويوك.



إن الفكر السياسي للرئيس عبارة عن حلقات مترابطة لاتفصل بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولاتقسم السلطة بل تجعلها إدارات مترابطة يخدم كل فرع منها الآخر. فالسلطات الثلاث مجلس النواب والسلطة التنفيذية "الحكومة" والسلطة القضائية لابد ان تراقب كل

واحدة منها الأخرى وتعمل كل منها في اطار المصلحة الوطنية المشتركة التي اوكلت لها عن طريق الاقتراع (الانتخابات +البرامج) ولهذا وكما قلنا ان قداءة ماذا يفكر الرئيس لن تكون قراءة خارج المنطق الذي هو نسق تفكير القائد واحدية الثورة وواحدية الفكرالذي يضع الوطن والمواطنين فوق كل الاعتبارات الشخصية وغيرها مما ذكرنا في مقالاتنا السابقة.

إذن وعلى ضوء ما يفكر القائد ونحن معه نعتقد أن تركيبة مجلس النواب القادم لابد وأن تنسجم وواحدية الثورة وواحدية الوطن وواحدية المصلحة العليا والرؤى والتناغم والانسجام في نسق رائع يقوده الرئيس المتمثلة في برنامجه الانتخابي الذي نجزم أنه حقق أعلى نسبة مما وعد فيه.

ولنكن اكثر صراحة إن تشكيلة مجلس النواب القادم ستكون ملبية لطموحات الشعب والقائد وبما أن الشعب دائماً يجدد نفسة وكذا فكر القائد فحتماً سيكون التجديد في التركيبة القادمة التي ستحقق التوازن الوطني العقلاني القانوني تجسيداً للدستور والمصلحة الوطنية.

وما دعوته للاصطفاف الوطني ونبذ العنف والتطرف إلا مؤشراً لإنتخابات سلمية نزيهة.



الرئيس. وواحدية الثورة الفكرة والتطبيق العلمي



الرئيس. وواحدية الثورة الفكرة والتطبيق العلمي

لماذا استغرق الرئيس علي عبدالله صالح كل هذة المدة ليعلن واحدية الشورة؟ وماهو الهدف الرئيسي من وراء الفكرة لقد اكتملت الشروط الرئيسية التي سمحت بأن يعلن الرئيس واحدية الثورة والوطن .. إن الأهداف النبيلة السامية العظيمة تتطلب رجالاً في مستواها وأحد أبرز هؤلاء الرجال الرئيس علي عبدالله صالح الذي حقق الحلم اليمني إعادة تحقيق الوحدة اليمني أليمني ألا التي كادت أن تعصف بها قوى الردة والانفصال وكان الرئيس حازماً قاطعاً لاتراجع عن الوحدة مهما كان الثمن وبالفعل إلتف الشعب حول قائده وتحقق النصر للشرعية فبعقله النافذ وبصيرته الوضاءة والتي لم يكتف بالنصر لأن النصر كان بالنسبة له وللشعب أهداف كبيرة تقف في توحد يجب أن يحكم نفسه بنفسه فكان خياره الحكم الديمقراطي وجاءت النخابات ٢٧ ابريل ١٩٩٧م لتضع حداً وإلى الابد لمأساة التشطير وتفتح الباب واسعاً أمام الخيارات والمعايير الديمقراطية وهي المهمة الضعبة.

إن القتال يمكن الحشد له وبالسرعة المطلوب لكنها الديمقراطية والمراحل التي على القائد والشعب أن يقطعاها في تريث واناءة وصبر نافذ وبالديمقراطية استبعد القائد الفكرة القديمة التقسيم السياسي جنوباً وشمالاً التي كانت على حساب مصالح الشعب العليافي العيش على أمن واحدة ودولة واحدة تمتزج فيها الادارة الكلية ففوض الشعب الرئيس علي عبدالله صالح ادارة السلطة السياسية كاملة وعلى كامل التراب التي تمثلت في الانتخابات الرئاسية التي حظى بها على الثقة المطلقة لإدارة الدولة وكان أهلا لذلك وتم تعديل الدستور ليستجيب للسيادة الموحدة و التنويض الكامل لتسير دفة الحكم ولأن القائد بعرف تمام المعرفة أن حكم الشعب لنفسة لايتم برجل واحد فلابد القائد يعرف تمام المعرفة أن حكم الشعب لنفسة لايتم برجل واحد فلابد الماركة سلطات نيابية تشارك في الحكم ولابد لقائد ملهم أن يوجه هذه المشاركة في الطريق الذي رسمه منذ توليه الحكم دوله مركزية حديثة دولة النظام والقانون فأخذ على عاتقه مسؤولية تحقيقها.

اذن كان طبيعياً إن تأخر فكرة واحدية الثورة لهذه الايام التي تمت فيها الشروط الأولية الوحدة والديمقر اطية والتنمية الشاملة .. لاتنمية شاملة ولا ديمقر اطية دون واحدية الثورة التي فيها يتفقد الوطن بكامله دون تمييز لجنوب وشمال بالمعنى السياسي السابق بل رؤية واحدة للوطن كل الوطن كل الشعب في مجال التطبيق لواحدية الثورة والوطن وقد وجه الحكومة باعتماد معيار العدالة في توزيع مشاريع التنمية ليعم خيرها على كل أبناء الوطن في كل رقعة منه شهدها العمران، كانت مدن الريف او قُراه أو المدن الكبيرة أو المناطق الصحراوية.

المواطن هوالمواطن سكن الريف أم سكن المدينة فله حقوق إنسانية اعترف



بها وطبقها القائد وأعلن لها وزارة خاصة تعني بحقوق الانسان دون التخلي عن قيمنا الإسلامية وشريعة محمد صلى الله عليه وسلم التي هي اصل مكارم الاخلاق والقيم النبيلة والحقوق المتساوية وهنا يمكننا أن نصرح ويملء الفم أن القائد لم يكتف بالحكم والجلوس في انتظار التقارير بل نزل بنفسه لتفقد احوال الشعب والاستماع لمشاكله وطموحاتة واصدر توجيهاتة السامية للجهات المختصة بسرعة التنفيذ لما هو مقر بالخطط وإضافة ماهو ممكن وقابل للتطبيق بما يكفل التوازن الاقتصادي والاجتماعي ويفتح الباب للمشاركة في التنمية على مبدأ مصداقية التنفيذ لقد كان الرئيس واضحاً إلى حد الشفافية مع المواطنين وكانوا أيضاً صادقين مع رئيسهم ولم يرسم لهم أحلام وردية بل دعاهم لتحقيقها بالعمل المشترك المنظم وتفعيل

العمل المؤسسي على ارضية واحدية الثورة بعيداً عن موروثات الماضي السلبي .. وأصدق وأنبل دعوة وجهها في جولته الرمضانية التي تضمنت فهمه العميق لمفهوم المجتمع المدني والمؤسسات المدنية وضرورة توحيد العمل المؤسسي والحزبي في اطار المجتمع بعيدا عن التعصب الأعمى للمصالح الضيقة لكل حزب وأن تعمل على تحقيق الاهداف الكبيرة للشعب وتحقيق التنمية الشاملة في إطار العملية الديمقراطية وان يكون الخيار القادم لمجلس النواب خياراً لأفضل وأنبل وأخلص العقول الوطنية النيرة التي سستترجم الطموحات في التشريع والقدرة والحكمة على مراقبة الحكومة لانجاز المهام التي جاءت في البرامج التي صوت عليها الشعب والشعب لايخطىء وبصيرة القائد تدعم وترعى الإرادة السياسية وتوجهها نحو الأهداف العظيمة للشعب اليمني والأمة العربية.



السرئيسس وواحدية الوطن

كنا قد تناولنا في مقال سابق فكرة واحدية الثورة بعنوان الرئيس وواحدية الشورة، واليوم نتناول الشق الآخر والأهم من فكره، واحدية الوطن والدور المتميز الذي قام به لتحقيق هذه المهمة التاريخية انطلاقاً من أهمية دور الفرد في التاريخ فالظروف التي تمر بها اليمن هذه الأيام تستدعي هذا الدور كضرورة وحتمية تاريخية كحال بسمارك القائد الألماني الفدية توحيد المانيا وكذا القائد الإيطالي غالبيري في توحيد ايطاليا ليلحقا بركب انجلترا وفرنسا ، ومعروف عنهما أنهما كان من القوة والشجاعة والإرادة والحزم والحب اللامتناهي لوطنيهما وهي صفات لاتنقص رئيسنا وقائدنا، فأزالا الأخشاب المعيقة لحركة التجارة والنهضة الزراعية والصناعية، ومافعله الرئيس علي عبدالله صالح لايقل أهمية عما فعلاه وهذا من باب الإنصاف لرجل قضى ربع قرن يدير دفة الحكم في سبيل تحقيق الحلم اليمني إعادة وحدته وبناء الدولة المدنية الحديثة، كانت اليمن في بداية تولية الحكم أرض ممزقة ودولة ضعيفة مؤسساتها ومحدودة مواردها ودولة أخسرى في الجنوب تحكم

بنظام الحزب الواحد الشمولي الذي انهكته الحروب المناطقية والحزبية والأيديولوجية التي لم تراعي خصائص الشعب اليمني ومانتج عنها من حروب نترك للمؤرخين المحايدين تقييم ما نتج عنها.

أن ماحدت في الربع القرن الماضي وبالذات بعد الوحدة وحتى اليوم فالبون شاسع وقد كتبنا عنه في مقالات عديدة سابقة ، هنا يحق لنا أن نقول أن الرجل دخل التاريخ من أوسع أبوابه تحقيق وحدة الوطن ووحدة شعبه ووحدة السلطة السيادية ونختزلها هنا .. واحدية الوطن .. التي أتخد قراره فيها بوعي وإدراك عميقين أن لاتقدم لوطن دون وحدته ولاوحدة دون دولة قوية ولادولة قوية دون ديمقراطية ولاديمقراطية دون حرية وتعددية ولا تعددية دون تداول سلمي للسلطة فتحمل المسؤولية وبشجاعة وبصيرة نافذة وعقل متجدد لتحقيق هذه الأهداف الوطنية السامية والنبيلة ولاننسى أنه قبل ذلك كان قد وضع وفي وقت مبكر تحديث وتطوير مؤسسات الدولة السيادية المدنية والدفاعية والأمنية وتشجيع مؤسسات المجتمع الأهلي وتفاصيل ذلك نجدها في برنامجه الانتخابي وبرنامي المؤتمر الشعبي المستمد من روحه، قد تبدوهذه العملية لقصيري النظر أنها بطيئة لكنها في الحقيقة تسير بخطوات ثابتة وفعالة ومستمرة وحتما ستظهر نتائجها بصورة أكثر فعالية فخ الأيام القريبة القادمة وبالذات بعد الإنتخابات النيابية في أبريل القادم من هذا العام فالأحداث الأخيرة وماسبقها أيّ كانت تسميتها جرائم جسيمة أو إرهابية أو تخريبية أستهدفت زعزعة أمن الوطن وعرقلة التنمية الشاملة وتشويه سمعة اليمن عربياً ودولياً فهنا لاتهاون فإذا كان القائد متسامح



مع الأفكار حتى وإن كانت كما يقول البعض هدامة أو سيئة المعنى أو معارضة وغير بناءة فضرورات النهج الديمقراطي تقتضيها تلك مسألة قابلة للحوار والجدل أما الأفعال الإجرامية الهدامة فقد أن الأوان للقائد أن يلبس القفاز الحديدي ليضرب وبقوة مدبري ومرتكبي تلك الأفعال وإقتلاع جذورها لضمان أمن وواحدية الوطن فهذه جرائم لاتهاون معها البتة فالدستور والقوانين النافذة تعطيانه هذا الحق وأن يستخدمه قبل فوات الأوان فقد طالبت بها الجماهير الغاضبة في مسيراتها على طول وعرض الوطن لاتهاون ولاتهادن مع الإرهاب والتطرف والعنف أياً كان مصدره ونحن على ثقة تامة من أنه سيفعل وستكون ضربته موجعة لأعداء واحدية الوطن وأمنه وإستقراره نحن هنا نقرأ أفكار القائد المتسقة وفكره العظيم وحبه اللامتناهي لضمان واحدية الوطن وتعدد رؤى أبناءه للتغيير سلميا لهذا اليوم وبعد كل هذا نضع معه واحدية الوطن في المرتبة الأولى من الوعي الوطني والسياسي والاجتماعي والثقافة وطن واحد يتسع للجميع ويتسع لطموحات الجميع وأضكار ورؤى الجميع أيا كانت زواياهم ومعايرهم ومناهجهم للنهوض به وتغييره نحو الأفضل لنضع هذه المعادلة الصحيحة من وجهة نظرنا وسنستخدم مفهوم المجتمع المدني الذي نقصد به التكون التاريخي للشعب اليمني على هذه الأرض (اليمن) بكل تشكيلاته من البني السابقة والجديدة مما لايعني أن البني الاجتماعية الحديثة تلغي القديمة أي محو البنى المدنية السابقة أي أشكال التنظيم الديني والقبلي والعائلي والأسري التي عرفتها اليمن مند القدم قبل تكوين الدولة الحديثة كما يقول برهان غليوم إنما تسمح بتوسيع دائرة

التساكن والتعايش البشري وفيذات الوقت خلق أطر أكثر فعالية في بناء المجتمع السياسي الكبير القادر على توفير شبروط التراكم الضروري للتنمية الحضارية التي تستدعي إصطفاف وطني لكل أبناء الوطن يتفق فيه على القواسم المشتركة نبذ العنف والإرهاب والتطرف ووضع أمن واستقرار اليمن من أولويات شروط التنمية الشاملة أن السياسة لاتحتاج كى تقوم بمهامها الحديثة إلى إلغاء البنى المدنية قبل السياسة لكنها تتقدم بمبادئ أسمى ومؤسسات أكثر فعالية تتيح توحيد هذه البنى المدنية قديمها وحديثها وجمعها تحت رايتها وهذا مافعله ويفعله الرئيس علي عبدالله صالح بدفع الدولة المدنية الحديثة (السياسية) على حل التناقضات سلميا التى نجمت وستنجم عن صراعاته الطبيعية فمن خصائص المجتمع المدني أنه متعدد وتعددي الذي يعني التناثر والتنافر والصدام والتناقض، لقد أستطاع الرئيس القائد أن يجعل هذا المجموع المتناف والمتناثر يتصرف كوحدة وينتج إرادة واحدة بدء من الاستفتاء على الدستور وتعديلاته والوصول إلى السلطة وتداولها سلميا وفي ذات الوقت فرض هيبة دولة القانون والنظام وتفعيل مؤسساتها والسماح لمعارضية حقيقية تمارس حقها الدستوري بكامل الحرية شرطها التعايش السيلمي ونبذ العنف التناحري والتطرف أياً كان لونهما .. لهذا نقول مع القائد واحدية الوطن وتعددية خيارات التغيير نحو الأفضل فلاضرر ولاخوف أن تكون هناك أحلام أيا كانت أطيافها لأننا مع الحكمة العظيمة للقدماء (أمة لاتحلم حتماً هالكة) ولأن الرئيس هو الآخر رجل وطني حالم يسعى ونحن معه لتحقيق حلمه اليمنى الكبير بناء الدولة المدنية

الحديثة سلميا وعلى كامل تراب اليمن ربما نكون مصيبين إذا قلنا على نارهادئة .. إن التاريخ لايعلم الناس إذا هم لم يتمعنوا فيه ويستفيدو من دروسه وبعقلية نافذة ومستشرقة بنهجية وشفافية .. عندما تمت الوحدة الاندماجية الكاملة وبإرادة الشعب ووقع الإختيار أن يكون رئيس الدولة الموحدة على الأرض الموحدة القائد المجرب الحكيم علي عبدالله صالح وارتفع علم اليمن الموحد وعم الفرح الشعب كله بل والأمة العربية جمعاء .. وماهي سنوات قليلة فإذا بالوضع يتفجر وبدأت الأزمة أزمة التقاسم غير المتوازي والمصلحة الوطنية العليا المتفق عليها، لكن أن يكون للوطن الواحد رئيسين ودولتين فهدا أمريعني العودة إلى التشطير فتدخلت العديد من القوى الوطنية الوحدوية والعديد من القادة العرب الذين رأوا في الوحدة اليمنية بداية طيبة لوحدة الأمة العربية ومثالاً سلمياً يحتذى به لإقناع الطرف الآخر العودة إلى الحوارية إطار الوحدة وتسوية الخلافات أياً كانت دون التفريط بالوحدة إلا أن الطرف الآخر رفض الحواروفي ذات الوقت أعد العدة للحرب وأعلن الانفصال فما كان أمام القائد خيارا آخرا فأتخذ قراره الحكيم إذا كانت الحرب ستفرض على الشرعية المبدئية الوحدوية فلنستعد لها ونخوضها مهما كانت التضحيات والخسائر فهب الشسب بكافة فئاته وأعلن وقوفه إلى جانب واحدية الوطن وسلطته الشرعية وقامت الحرب وأنتصرت الشرعية وانتصرت إرادة الشعب الذي قال لاوالف لا للإنفصال وتوج النصرية السابع من يوليو عام ١٩٩٤م ولسناهنا بصدد تفاصيل تلك الحرب المؤلمة التي استنزفت الكثيرمن موارد وطاقات الشعب التي كان يدخرها للبناء والتنمية .. ولأن القائد

المنتصر للشرعية الوحدوية لم يكن مزهوا بالنصر ولاحاقدا على من حاربوه ولم تدر بخلده فكرة الانتقام كما كان حادثا في حروب الخلافات والصراعات الحزبية في الجنوب ذات الطابع المناطقي التي راح ضحيتها الآلاف من ابناء الشعب اليمني فعلى الفور أصدر القائد عفوه العام وصفح عنهم واعتبرها درسا لهم في التطاول على واحدية الوطن وسمح لمن هرب منهم بالعودة إلى وطنهم والعمل بما في ذلك العمل السياسي والحزبي عمللا بمبدأ التعددية مهما كانت أفكارهم واتجاههم العقائدي شريطة عدم الخروج عن واحدية الوطن وهو الشرط الذي أتفق عليه في دستور دولة الوحدة إلى هنا والفكرة لاتزال في حاجة إلى مزيد من التوضيح إن من يوحد وطنا ظل قرونا طويلة ممزقا وطنا انهكته الحروب الخارجية والداخلية ومن ثم يعيد بنائه على أسس عصرية حديثة ويحمية بكل إخلاص وتفان يستحق أن يكون رئيساً وقائداً له ولأن الرئيس علي عبدالله صالح ليس من القادة الأنانيين المتعطشين للسلطة أو منتهزي الفرص وهي سانحة بيده، قرروبإرادة حرة فيها عقلية خيارات ومعايير الديمقراطية التي أرتضاها لنفسه ولشعبه أن يكون هذا الحق خيارا شعبيا فأعلن عن الانتخابات الرئاسية ولدورتين فقط والتنافس عليها مع من يجد في نفسه الكفاءة .. تنافس مقرون بوعود برامجية محددة سلفا وتمت الإنتخابات وفق الشروط الدستورية وفاز الرئيس علي عبدالله صالح وبرنامجه بأغلبية تجاوزت ٩٠٪ وهي ثقة وحب عاليين وأخذت عجلة التنمية تدور بإتجاه التقدم مما يعني مشاركة كافة أبناء الشعب فيها وعملا بالدستور وما جاء في برنامجه الانتخابي كان لابد من السماح

لآلية جديدة تشارك في الحكم والتنمية ودار صراع عنيف وشد وجذب وراء الكواليس وأحيانا علنا حول تنفيذ قانون السلطة المحلية على الأرض لتكتمل مؤسسات المجتمع المدني الحديث فإنحاز القائد وبإصرار وجدية لتطبيق فانون السلطة المحلية ومجالسها المنتخبة وإعطاءها الصلاحيات والدعم المالى لإدارة المحافظات بعيدا عن المركزية الشديدة دون أن تلغي المؤسسات السيادية ونجحت التجربة والانتخابات في العشرين من فبراير ٢٠٠١ وبالفعل أصبحت المجالس المحلية فادرة على حل العديد من الصعوبات التي تواجه المحافظات على الرغم من الفترة الزمنية القصيرة وهي فترة غير كافية لتقييمها لهذا علينا أن ندعمها فقد سمعنا أن الرئيس القائد في لقائه الأخير بقادة المجالس المحلية قال لهم انتزعوا صلاحياتكم الهادفة مصلحة التنمية لمحافظاتكم التي حتماً ستصب في إطار مشروع التنمية الوطنية الشاملة وأناعلى ثقة من أنكم لقادرون وقد أعطيت توجيهاتي للحكومة لتذليل كافة الصعوبات التي قد تعترضكم كونوا صناع المجتمع المدني الحديث . وإذا فهمنا مغزى كلمات الرئيس فهي تعني في جوهرها أن تحديث المجتمع المدني يبدأ من تفعيل دور المجالس المحلية التي بإمكانها تحقيق مصداقية العملية الديمقراطية وأن الشعب قادرا بالفعل على حكم نفسه بنفسه . هكذا أخذت عجلة التنمية تدور في كافة إتجاهات الوطن يقودها الرئيس علي عبدالله صالح بحنكته وحكمته المعهودتين نحوبر الأمان على الرغم من المتغيرات العالمية العنيفة بعد أحداث الحادى عشرمن سبتمبروما تمخض عنهامن اختلالات وتردي في الاقتصاد العالمي واثارة الجانبية المدمرة على الدول النامية ونحن من

بينها ولأنك أهلاً للقيادة فقد أتخذت القرارات الصائبة وفي الأوقات المناسبة وجنبت اليمن هجمات شرسة كادت أن تعصف به .

وإذا كان لنا من كلمة أخيرة فقد قلتها « الوطن يتسع للجميع » لأن قلبك الكبير وعقلك السامي النير يتسعان ويكبران بكبر وإتساع الوطن وإنك عظيم بعظمة شعبك الذي يحبك وتحبه .. أطال الله في عمرك الذي كرسته وستكرسه لخدمة هذا الوطن وواحديته وأمنه ورخائه .

الكاتبة في سطور

- مها حسين السيد محمد
 - من موالید ۱۹۷۳م
- بكالوريوس آداب جامعة عدن
- باحثة اجتماعية في صندوق الرعاية الاجتماعية
- لها كتابات عديدة في النقد الادبي والفني بالصحف المحلية.

الفهرس

10	تقديم	1
1 🗸	تقديم الطبعة الثانية	*
Y 1	الديمقراطية ؛ أن نقبل الذي نبغض	*
	من أجل حماية الذي نحب	
٤١	التعديبلات الدستورية والمجالس	٤
	المحلية وحكمة القائد الرمز	
٤٧	كلمة الرئيس الرمضانية وأبعادها	٥
	الإنسانية والوطنية والتنموية	
٥٣	الرئيس والرؤى المستقبلية	7
	لتشكيل البرلمان القادم	
٥4	الرئيس وواحدية الثورة الفكرة	٧
	والتطبيق العملي	
70	الرئيس وواحدية الوطن	٨

الطبعة الثانية رقم الإيداع (۲۰۰۳م) تاريخ الإصدار م۱/۵/۲۰م

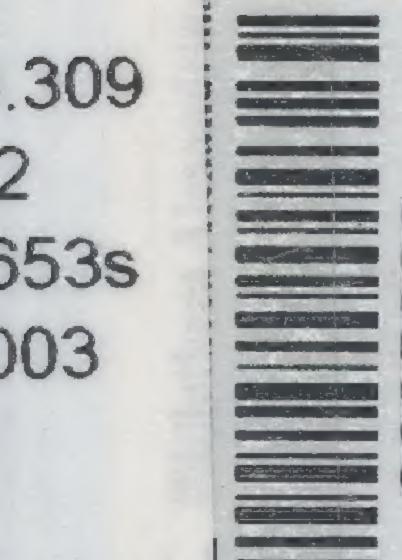
الاخراج والتصميم:

كمبيوتر جرافيك التوجيه المعنوي مروه على الهيثمي

الطباعة وفرز الألوان:

مطابع دائرة التوجيه المعنوي ص.ب (١٧) صنعاء - الجمهورية اليمنية ماتف: ٢٦٢٦٢٨ / ٢٦٢٦٢ - ١-٩٦٧ فاكس: ٢٧٤٣٤١ - ١-٩٦٧ - ١-٩٦٧ بريد إليكتروني: 26sept@y. net.ye

المحبة.. التسامح.. الخير الشجاعة.. الحكمة.. العدل من صفاته.. فلنتعلم منه لنكن أمة توحدت في قائد جعل خيارها أن تحكم نفسها بنفسها أنه رائد الديمقراطية والتنمية القائد الرمز المالية المالي



las